

السمات الهيكلية للاقتصاد الجزائري واختيار نظام سعر صرف الدينار

The structural Characteristics of the Algerian economy and choice of dinar exchange rate regime

ساقّة مخلوف¹، رميدي عبد الوهاب²

¹ جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Saka.Makhlouf@univ-medea.dz

² جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: remidi.abdelouahab@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/07/20

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

المخلص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة دور الخصائص الهيكلية للاقتصاد في اختيار نظام الصرف الملائم للدينار الجزائري وفق ما تقتضيه أهداف الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لمجموعة من المتغيرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للاقتصاد التي لها تأثير هام في اختيار نظام سعر الصرف الأمثل.

وتظهر النتائج أن معظم الخصائص الاقتصادية باستثناء درجة الانفتاح الاقتصادي، ومعيار الشركاء التجاريين ترجح أفضلية تطبيق نظام صرف أكثر مرونة للدينار الجزائري، مما يوفر حماية أكثر من الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من التركيز السلعي للتجارة الخارجية، فاعتماد نظام صرف أكثر مرونة للدينار يعتبر خيارا مناسباً لمعظم الخصائص الاقتصادية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظام سعر الصرف، السمات الهيكلية للاقتصاد، الدينار الجزائري.

Abstract:

This research aimed to study the role of the structural characteristics of the economy in choosing the appropriate exchange regime for Algerian dinar as required by the objectives the structural reforms witnessed by the Algerian economy, The research adopted the descriptive and analytical method for a set of variables related to the structural characteristics of the economy that have an important effect on the choice of the Optimal exchange rate regime.

The results reveal that most of the economic characteristics except the economic openness, and the standard of trading partners, give preference to apply a more flexible exchange rate regime for Algerian dinar, which provides more protection than the external shocks to the Algerian economy, which suffers from the commodity concentration of foreign trade, the adoption of a more flexible exchange regime for dinar is an appropriate option for most of the studied economic characteristics.

Keywords: Exchange rate regime, Structural Economic Characteristics, Algerian dinar.

المقدمة

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأشدّها حساسية، وتبرز كمتغير ذو تأثيرات كبيرة على حجم واتجاه تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول، فضلا عن الآثار الناجمة عن تغيرات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي وعلى مؤشرات الأداء الاقتصادي، حيث تعمل الحكومات على إدارة سعر الصرف لتصحيح الوضع الاقتصادي أو لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فالتدخل المستمر بإجراء تعديلات في سعر الصرف من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الثقة وغياب مصداقية وفعالية سياسة سعر الصرف.

فنظرا للآثار التي تنجر عن سعر الصرف وتغيراته على مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية، أصبح موضوع اختيار نظام الصرف الملائم من أهم القرارات الاقتصادية الحساسة للدول، خاصة في ظل سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التوجه نحو تحرير حساب رأس المال، فكانت عرضة لحدوث أزمات مالية عنيفة عصفت باستقرارها، ومن أجل تجنب سوء اختيار هذه الدول لنظم الصرف المناسب لها بإمكانها المفاضلة بين الحلول المتطرفة لأنظمة الصرف بإتباع إما التعويم الحر أو الربط الجامد، أو اعتماد نظم وسيطة تكون بين النظامين السابقين.

ويعد نظام سعر الصرف ذو أهمية بالغة ضمن برامج الإصلاح الهيكلية التي قامت بها الدول النامية، فبعد المشاكل التي واجهتها الجزائر بسبب الضائقة المالية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، كان لزاما عليها اعتماد برامج للإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف المؤسسات النقدية الدولية، ترمي إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار، ومن بين الإجراءات التي ركزت عليها إصلاح سياسة سعر الصرف للتأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية تماشيا مع أهداف الإصلاحات، ومن بين أهمها تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

وسنحاول في هذا البحث معالجة اختيار نظام سعر صرف الدينار من خلال تحليل السمات الاقتصادية التي تميز الاقتصاد الجزائري، ودورها في اعتماد أي نظام من أنظمة سعر الصرف. على ضوء التطورات الواسعة التي شهدتها نظم سعر الصرف وأهمية تأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي والأداء الاقتصادي للدول، تبرز أهمية طرح الإشكالية التالية:

أي نظام لسعر الصرف أنسب للدينار في ظل الخصائص الهيكلية التي تميز الاقتصاد

الجزائري؟

من أجل الإحاطة بجوانب هذه الدراسة، تم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تمت صياغتها كما يلي:

- ما هي المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف؟

- ماهي الخيارات والبدائل الممكنة لنظام سعر صرف الدينار الجزائري؟
ومن أجل معالجة الإشكالية السابقة ومحاولة الوصول إلى نتائج أكثر دقة، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- يمثل سعر الصرف المرن خيارا ملائما للاقتصاد الجزائري من أجل امتصاص الصدمات الخارجية.
- يعتبر اعتماد نظام أكثر مرونة لسعر الصرف الخيار الأمثل بالاستناد إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مجموعة من المحددات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للاقتصاد التي تعتبرها الأدبيات الاقتصادية ذات تأثير هام على الأداء الاقتصادي ومن ثم على اختيار نظام سعر الصرف الأمثل وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، وتكمن أهمية البحث النظرية في كون اختيار نظام سعر الصرف الأمثل يعد من أهم القرارات الاقتصادية والتي تؤثر بشكل كبير على فعالية وكفاءة السياسات الاقتصادية الأخرى، فاختيار نظام صرف لا يتناسب مع الخصائص الهيكلية للاقتصاد قد يضعف مصداقية وفعالية سياسة سعر الصرف، وما ينجر عنها من آثار على المؤشرات الاقتصادية.

وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات لمجموع من الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري التي تعد من أبرز المحددات المعتمدة لاختيار نظام الصرف في الدول.

واعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التي ناقشت قضية اختيار نظام سعر صرف، ومن ثم تضمنت دراسة لبعض المتغيرات المؤثرة على عملية الاختيار، من خلال تحليل البيانات الخاصة بهذه المحددات، ومن بين هذه الدراسات نجد:

أ- دراسة علي اسماعيل وحزام، 2015: (الخصائص الهيكلية للاقتصاد السوري ودورها في اختار نظام الصرف الأمثل): تهدف هذه الدراسة إلى اختيار نظام سعر الصرف الأمثل في سورية خلال الفترة 1990-2010 لمعرفة ما إذا كان الانتقال الذي تم في 2007 إلى نظام صرف أكثر مرونة، من خلال فك ربط الليرة السورية بالدولار وربطها بوحدة حقوق السحب الخاصة، بالاعتماد على تحليل بعض المحددات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للاقتصاد ذات التأثير الهام في اختيار نظام الصرف الأمثل، حيث بينت النتائج أن الانتقال الذي تم باتجاه نظام صرف أكثر مرونة (ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة) يعتبر خيارا ملائما لمعظم الخصائص الاقتصادية المدروسة.

ب- دراسة جبيلي وكرامارنكو، 2003 (اختيار نظم سعر الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان ينبغي لدول العينة المدروسة اعتماد ترتيبات أكثر مرونة مع زيادة انفتاح اقتصادها على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، من خلال تسليط الضوء على المعايير التي تحكم

اختيار نظام سعر الصرف وتقييم نظم الصرف القائمة في كل دولة على حدة، والخيارات المتاحة استنادا إلى تحليل استشرافي لآفاق الإصلاح في كل بلد.

1. الإطار النظري لنظم سعر الصرف

منذ انهيار نظام بريتون وودز اتخذت نظم الصرف عدة أشكال تطورت حسب نظام الصرف الملائم للدول من مؤيد لفكرة التوجه نحو التعويم ومنادي بالعودة إلى نظام التثبيت، غير أن صندوق النقد الدولي ترك حرية الدول في اختيار نظام الصرف المناسب لها سواء اعتمدها النظام المرن أو الثابت.

1.1. تعريف نظام سعر الصرف

يعتبر نظام سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصادات العالم، ويعد متغيرا هاما يؤثر ويتأثر بباقي المتغيرات الاقتصادية، فينبغي على أي دولة اختيار نظام سعر الصرف يتم من خلاله تحديد كيفية تحويل الأسعار المقومة بالعملة الوطنية في الداخل إلى أسعار مقومة بعملة دولة أخرى.

فالمقصود بنظام سعر الصرف هو مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمالية والمتعاملين الاقتصاديين في سوق الصرف الأجنبي (جبوري و بوزيان، 2018، ص 19).

ويقصد أيضا بنظام سعر الصرف مجموعة الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتحدد فيه سعر الصرف لعملة ما، فنظام سعر الصرف يعمل على إدارة تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف محدد (مناقر و قارة، 2015، ص 209).

فنظام سعر الصرف هو مجموع القوانين والترتيبات التي تحكم التعامل بين الدول وتحديد ما تساويه العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى، لما لها من تأثير على حجم التجارة والتدفقات المالية، وهو ما يبرز أهمية تحديد نظام سعر الصرف ضمن إطار السياسات الاقتصادية للدولة.

2.1. تطور نظام سعر الصرف

تقيدت دول العالم خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بنظام سعر الصرف الثابت الذي يعرف بقاعدة الذهب، والتي تعتمد على تحديد قيمة العملة المحلية بقيمة ثابتة من الذهب، وبالتالي أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة، ومر النظام النقدي الدولي بحالة من الفوضى والاضطراب بعد الحرب العالمية الأولى فتدخلت بعض الحكومات في نظام قاعدة الذهب بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية، وهذا ما يطلق عليه نظام الذهب المدار أين تم استبدال نظام سعر الصرف الثابت بنظام الصرف المرن، ومن ثم تطورت إلى الربط القابل للتعديل وفقا لاتفاقية بريتون وودز الذي يقوم على أساس الدولار المرتبط بالذهب، حيث

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب ليكون الدولار عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، وبمرور الوقت أصبحت الدول الأوروبية تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها مما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطياتها من الذهب، ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في عدم التفريط في هذه الاحتياطيات أعلن الرئيس نيكسون في 1971م عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب والتي تمثل البداية الحقيقية لنظام التعويم (بوخاري، 2010، ص 135-136).

3.1. أنواع أنظمة سعر الصرف

تنقسم أنظمة سعر الصرف إلى ثلاث فئات عرضية، يتمثل الجانب الأول في الربط الصارم بعملة أخرى والذي يتطلب إما التفويض القانوني لاستعمال عملة بلد آخر (الدولة الكاملة)، أو تفويض قانوني يسمح للبنك المركزي بالاحتفاظ بأصول أجنبية تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والاحتياطيات المصرفية (مجلس النقد)*، والجانب الثاني يمثل أنظمة سعر الصرف المعمومة (التعويم الحر) وفيه يعتبر السوق محددًا لأسعار الصرف بالدرجة الأولى بدون تدخل حكومي، وفي الوسط يقع الربط الرخو لسعر الصرف أي العملات التي تحتفظ بقيمة مستقرة إزاء عملة التثبيت أو مجموع عملات التثبيت (الموسوي، 2016، ص 59-60).

1.3.1. نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النظام على أساس تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية، بحيث لا تتحرف أسعارها عن قاعدة التثبيت الرئيسية إلا ضمن الحدود المسموح بها، ويتم بموجبه ربط عملة بلد ما بصورة رسمية بعملة أو سلة من العملات الأجنبية القوية، بما في ذلك سلة حقوق السحب الخاصة وذلك وفق معدل ثابت، ويتم اختيار تلك العملات من بين عملات أهم الشركاء التجاريين، ويمكن السماح للدولة المعنية بالتدخل المباشر في سوق الصرف بغرض جعل سعر صرف عملتها ثابتًا أو متغيرًا في حدود ضيقة قدر الإمكان، والعمل على استقرار عملتها باستعمال احتياطياتها من العملات الأجنبية (الجنابي، 2014، ص 107) (جبار، 2016، ص 21).

* : تمثل بنما التي استخدمت الدولار الأمريكي منذ أمد طويل نموذجا للدولة الكاملة، بينما يطبق إقليم هونغ كونغ التابع للصين نظام المجلس النقدي.

2.3.1. نظام سعر الصرف العائم

يميز بين أسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة فقط، وأسعار الصرف العائمة الحرة التي لا تتدخل فيها السلطات النقدية وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق، وتنقسم أسعار الصرف العائمة إلى (دوتاغوبتا، وآخرون، 2006، ص40):

- **التعويم الموجه (المدار):** تسعى السلطة النقدية في ظل هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفاً لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطيات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشراً أو غير مباشر.
- **التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استتسابي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضاً محدوداً في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معيناً له.

3.3.1. نظم سعر الصرف الوسيطة (الربط الناعم)

يعد ويليامسون وورينهايت أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة، حيث أطلق عليها "الأنظمة الوسيطة" والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة، واعتبرت بمثابة فرصاً لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية (عبد المطلب، 2016، ص ص 166-171)، ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظاماً تقع بين التعويم الحر والربط الجامد، وعادة ما تجد أن نسبة أعلى من الدول تتبع نظاماً وسيطاً فأحياناً تصرح الدول بنظام صرف على نقيض ما تعتمده فعلاً (جيفري، 2009، ص 14).

إضافة إلى الفئات الثلاث الرئيسية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تصنيفه لأنظمة أسعار الصرف للدول الأعضاء فيه، هناك مجموعة من الدول التي لا تعتمد على أي من أنظمة سعر الصرف المختلفة (وفقاً لصندوق النقد الدولي)، والتي تأتي تحت صنف: المدار بشكل آخر (Other arrangement managed) بداية من تصنيف 2008.

2. اختيار نظام سعر الصرف

تأعب البيئة الاقتصادية للبلد المعني والمحيط الدولي وشركائه التجاريين والماليين دوراً كبيراً في تحديد المعايير التي يركز عليها اختيار نظام سعر الصرف المناسب لاقتصاد ما، فالبيئة الاقتصادية

المستقرة تفرض نظاما لسعر الصرف يختلف عن ذلك الذي يستوجب تبنيه في ظل عدم الاستقرار، وكذا طبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد داخلية كانت أو خارجية، وتتمثل هذه المعايير في:

1.2. السمات الهيكلية للاقتصاد

يتم اختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار وفقا للمؤشرات التالية (الغالبى، سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الإقتصاد العراقي، 2018، ص 25-27) (الغالبى، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، 2011، ص 105-117):

▪ **الانفتاح الاقتصادي:** إن ربط الدول منخفضة الانفتاح على العالم الخارجي لسياستها النقدية بمتطلبات التوازن الخارجي سيكلفها أكثر من إعطائها المرونة لعملتها في التحرك بدلا من الثبات، لذا من الأفضل لها إتباع نظام الصرف المرن، وإذا تميز البلد بدرجة انفتاح عالية فإن الاقتراب من نظام الصرف الثابت يكون الأفضل له.

▪ **التكامل الإقليمي ودرجة التركيز في المبادلات التجارية:** إن المزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية الدولية ساعد في تثبيت أسعار الصرف للدول الأعضاء فيها مستندين إلى نظرية منطقة العملة المثلثى، وكذلك فإن تكامل الأسواق المالية المحلية والدولية يدفع نحو ترتيبات التدخل في سعر الصرف دون تركه مرنا بشكل تام للحد من ابتعاد سعر الصرف عن المستوى المرغوب.

▪ **حجم الاقتصاد:** فحسب هذا المعيار يفضل الأخذ بنظم سعر الصرف المرنة للبلدان ذات الحجم الاقتصادي الكبير، والتي عادة ما تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، ولها درجة عالية من الترابط الدولي، أما البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة فما عليها إلا تبني نظام سعر صرف ثابت، حيث يتم ربط عملات هذه الدول بعملات أهم شركائها التجاريين (حميدات، 2014، ص 71).

▪ **استقرار الأسعار:** عندما تكون معدلات التضخم المحلي للبلد أعلى من نظيرتها في البلدان الشريكة تجاريا فمن الأفضل أخذها بترتيبات صرف مرنة، ومن الأجدر لها أن تعتمد ترتيبات ثابتة في حال كانت معدلات التضخم أقل من شركائها التجاريين.

▪ **الاحتياطات الدولية:** إن الحاجة لا تبدو ماسة للاحتياطات الدولية في ظل الترتيبات المرنة لسعر الصرف لأن الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، وعلى العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت الذي يستوجب استخدام الاحتياطات الدولية، فحجم الاحتياطات يرتبط بحدود تقلب سعر الصرف ولا بد من وجود نوع من المقايضة بين كلفة الاحتفاظ بالاحتياطات وكلفة عدم استقرار أسعار الصرف، كما أن عملية اختيار التعويم هي إقرار بعدم ضرورة استقرار سعر الصرف.

- حركة رؤوس الأموال: إن حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول تجعل من الصعب على السلطة النقدية الحفاظ على نظام صرف مستقر وثابت لأنه سيكون هدفا للمضاربيين.
- حركة العمالة: كلما تميزت العمالة بقابلية التحرك عبر الحدود فإن الأسعار والأجور تكون أقل مرونة باتجاه الانخفاض لذا فإن الترتيبات المرنة لسعر الصرف تكون هي المفضلة على الترتيبات الثابتة.
- تفضيلات السلطات النقدية: تحدد درجة الحرية التي ترغبها السلطات للاقتصاد الكلي ترتيبات الصرف المعتمدة، فمن أجل تعزيز سلطتها في ميدان السياسة الاقتصادية فإن عليها اختيار ترتيبات صرف مرنة لضمان التوازن الخارجي الذي سيكون من مهام سياسة سعر الصرف.

2.2. الصدمات الاقتصادية:

فنظام سعر الصرف المثالي هو الذي يسمح بتدنية تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستهلاك ومستويات الأسعار) وآثارها غير المرغوبة على الاقتصاد الوطني، فالمعايير السابقة تفقد أهميتها في تحديد نظام سعر الصرف المناسب لاقتصاد ما يكون عرضة للصدمات الاقتصادية، الأمر الذي يحتم إيجاد آلية أخرى تراعي طبيعة ونوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد يسترشد بها في اختيار هذا النظام، ويمكن اجمالها في ثلاثة اقتراحات:

1.2.2. الاقتراح الأول

يستند إلى مثالية التعويم في حالة الصدمات الخارجية الإسمية التي تعطي الاقتصاد القدرة على المقاومة السريعة والفعالة للآثار السلبية الخارجية، فالتسوية الآلية للمتغيرات في نظام الصرف العائم تضمن حركة المبادلات التجارية وتخفيض مقدار الصدمات المتسربة على عكس النظام الثابت (عبد اللطيف، 2017، ص118).

2.2.2. الاقتراح الثاني

يميل إلى مثالية نظام سعر الصرف الثابت في حالة الصدمات المحلية الإسمية، فالطلب على النقود يمارس أثره على المستوى العام للأسعار، وبوجود أسعار صرف ثابتة فأى زيادة في الطلب على السيولة مع ثبات عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي يسمح بتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري بزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل التي تعمل على زيادة العرض النقدي وارتفاع الأسعار، ومن أجل ذلك تتحكم السلطات النقدية في مجمل التغيرات في الطلب على النقود من قبل المتدخلين غير المرغوب فيهم في سوق الصرف، أما التوسع النقدي فيفسر اختلال ميزان

الحساب الجاري نتيجة ثبات العملة وتدخّل البنك المركزي لتدعيمها ببيع العملات الأجنبية وشراء العملة المحلية لإعادة عرض النقود إلى الوضعية المبدئية.

3.2.2. الاقتراح الثالث

يستند إلى أفضلية التعويم في حالة الصدمات الخارجية أو المحلية الحقيقية (التطور التكنولوجي والإنتاجية) التي تمارس أثرها على الأسعار النسبية، وأن انخفاض إنتاجية العوامل يمكن تعويضها وتدعيمها بانخفاض العملة الوطنية في نظام سعر الصرف العائم، أما إذا كانت الدولة تتبنى نظام سعر الصرف الثابت تكون مدة وتكلفة التسوية مرتفعة وعلى الحكومة تخفيض الأسعار المحلية والأجور الحقيقية لتعويض انخفاض الإنتاجية (جديدين، وآخرون، 2010، ص 203)، وتزداد قوة الجدل المؤيد لنظام سعر الصرف المرن إذا كانت الدولة عادة معرضة لصدمات خارجية حقيقية وكبيرة، ويرى Mundell أنه إذا كانت صدمات أسواق السلع أكثر من تلك التي تصيب سوق النقد فمن الأفضل تطبيق نظام مرّن لسعر الصرف (فيلاسكو، 2000، ص 21).

3.2. أهداف السياسة الاقتصادية للدولة

تمثل أهداف السياسة الاقتصادية للدولة عاملاً مؤثراً في اختيار نظام سعر الصرف، حيث أن هناك ارتباطاً قوياً بين إدارة سعر الصرف وسياسات الاقتصاد الكلي خاصة السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس ينطوي الاختيار على عدة مشاكل نظراً لأن استهداف استقرار متغير اقتصادي كلي قد يؤدي إلى إخلال باستقرار متغيرات اقتصادية أخرى، فيتطلب الأمر إجراء نوع من المفاضلة فإذا كان استهداف استقرار ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على القدرة التنافسية، فيتطلب السماح لسعر صرف العملة المحلية بالانخفاض ما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الدولية مقارنة بالسلع غير الدولية، وبالتالي تحول الطلب نحو السلع غير الدولية، مما يحسن من ميزان المدفوعات، إضافة إلى تأثير التحول في الإنفاق من خلال التأثير على الثروة حيث سيؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأصول المالية.

كما يمثل هدف استقرار معدل التضخم من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، فيمكن لسعر الصرف الثابت أن يوفر ركيزة لهذه السياسة لتحقيق مصداقية برنامج تخفيض معدل التضخم، وبالتالي زيادة الثقة في العملة المحلية ما يساهم في زيادة الرغبة في الاحتفاظ بالعملة الوطنية الأمر الذي يعمل على تخفيض الآثار التضخمية (عبد المطلب، 2016، ص 173-174).

3. نظام سعر الصرف الأمثل للدينار الجزائري

تتعدد المؤشرات والمحددات التي على ضوءها يتم اختيار نظام سعر الصرف، والتي تختلف باختلاف الخصائص الهيكلية لاقتصاد الدولة ودرجة تأثرها بالصدمات سواء كانت داخلية أو خارجية، وكذا الأوضاع الاقتصادية الكلية للدولة.

1.3. الانفتاح الاقتصادي

لدراسة مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري نقوم بتحليل تطور الميزان التجاري وعلاقته بالنتائج المحلي الإجمالي، حيث تقاس درجة الانفتاح الاقتصادي على أساس نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي (علي اسماعيل و حزام، 2015، ص 53).

الجدول رقم (01): درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي (مليار دينار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الإنفتاح (%)
2000	1 658,53	689,58	4123,5	56,94
2001	1 478,00	767,89	4227,1	53,13
2002	1 500,43	957,04	4522,8	54,34
2003	1 891,07	1 060,90	5252,3	56,20
2004	2 311,90	1 319,16	6149,1	59,05
2005	3 374,57	1 493,65	7562	64,38
2006	3 967,01	1 558,54	8501,6	64,99
2007	4 172,73	1 916,83	9352,9	65,11
2008	5 142,67	2 572,03	11043,7	69,86
2009	3 282,82	2 854,81	9968	61,57
2010	4 244,75	3 011,81	11991,6	60,51
2011	5 374,13	3 442,50	14589	60,43
2012	5 687,37	3 907,07	16209,6	59,19
2013	5 217,10	4 368,55	16647,9	57,58
2014	4 837,54	4 719,71	17228,6	55,47
2015	3 481,84	5 193,46	16712,7	51,91
2016	3 286,59	5 154,78	17514,6	48,20
2017	3 904,72	5 111,30	18876,2	47,76
2018	4 873,96	5 403,23	20452,3	50,25
2019	4 275,40	5 005,30	20428,3	45,43

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019, consulté le 20 Avril 2020, sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_l_algerie_1963_2010.pdf
- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, 2018, consulté le 20 Avril 2020, sur <file:///D:/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA/STATISTIQUE-DU-COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pdf>

• Office National des Statistiques, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013, novembre 2014, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/commerce_exterieur_2013.pdf

نلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت بين 45,43% و 69,86%، وهذا يعني أن مجموع الصادرات والواردات يمثل أكثر من 55% من الناتج الداخلي الخام في معظم فترة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة كبيرة ما يعني أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالانفتاح الكبير على الخارج، فالبلد الذي يتميز بدرجة انفتاح عالية فإن الاقتراب من نظام الصرف الثابت يكون الأفضل له نظرا لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف، فوفقا لهذا المعيار على الجزائر تبني نظام سعر الصرف الثابت.

2.3. معيار الشركاء التجاريين

يبين الجدول الموالي التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية مع شركائها التجاريين، وتعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والاتحاد الأوروبي من بين أهم شركائها التجاريين.

المجموع	دول افريقية أخرى	الدول المغاربية	الدول العربية باستثناء الدول المغاربية	أوقيانوسيا (OCEANIE)	آسيا (باستثناء الدول العربية)	أمريكا الجنوبية	دول أوروبية أخرى	OCDE خارج الإتحاد الأوروبي	الإتحاد الأوروبي	السنوات	الصادرات
22031	42	254	55	0	210	1672	181	5825	13792	2000	
19132	26	275	315	23	476	1037	87	4549	12344	2001	
18825	50	250	248	38	456	951	130	4602	12100	2002	
24612	13	260	355	0	507	1220	123	7631	14503	2003	
32083	26	407	521	-	686	1902	91	11054	17396	2004	
46001	49	418	621	-	1218	3124	15	14963	25593	2005	
54613	14	515	591	-	1792	2398	7	20546	28750	2006	
60163	42	760	479	55	4004	2596	7	25387	26833	2007	
79298	365	1626	797	-	3765	2875	10	28614	41246	2008	
45194	93	857	564	-	3320	1841	7	15326	23186	2009	
57053	79	1281	694	-	4082	2620	10	20278	28009	2010	
73489	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	2011	
71866	62	2073	958	-	4683	4228	36	20029	39797	2012	
64974	91	2639	797	-	4697	3211	52	12210	41277	2013	
62886	110	3065	648	-	5060	3183	98	10344	40378	2014	
37787	92	1607	628	57	2562	1575	37	5428	25801	2015	
30026	51	1173	416	-	2197	1943	80	6945	17221	2016	
34763	102	1268	749	-	3321	2473	63	6496	20291	2017	
41168	132	1669	712	-	5351	2660	40	6950	23654	2018	
36076	110	1867	821	465	5391	1434	44	5254	20690	2019	
24003	145	1578	507	142	3561	1243	64	3138	13624	2020*	
9173	119	52	144	64	599	142	603	2194	5256	2000	

9940	85	72	179	92	579	269	636	2125	5903	2001
12009	87	127	366	127	943	385	757	2485	6732	2002
13534	125	120	418	47	1206	567	855	2242	7954	2003
18308	175	169	525	56	1952	1166	1097	3071	10097	2004
20357	148	217	387	31	2506	1249	1058	3506	11255	2005
21456	148	235	493	-	3055	1281	777	3738	11729	2006
27631	231	284	621	-	4318	1672	715	5363	14427	2007
39479	395	395	705	-	6916	2179	659	7245	20985	2008
39294	350	478	1089	2	7574	1866	728	6435	20772	2009
40473	396	544	1262	-	8280	2380	388	6519	20704	2010
47247	578	991	1760	-	8873	3931	579	6219	24616	2011
50376	741	807	1555	-	9538	3590	1652	6160	26333	2012
55028	594	1029	2414	-	10623	3466	1213	6965	28724	2013
58580	440	738	1962	-	12619	3815	886	8436	29684	2014
51501	350	674	1912	-	11830	2818	1220	7353	25344	2015
47089	238	701	1927	-	11709	2857	936	6249	22472	2016
45957	186	588	1541	-	12345	3209	1910	5942	20236	2017
46197	166	546	1904	-	11557	3546	1542	5837	21099	2018
42032	174	556	1658	390	11553	3367	1437	4248	18649	2019
34167	147	392	1588	330	8798	3256	1398	3649	14609	2020*

الجدول رقم (02): التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية للفترة 2000 - 2020 (مليون)

(دولار)

*: نتائج أولية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مقدمة من مديرية الدراسات والاستشراف، المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، الجزائر.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي تاريخيا أهم شريك تجاري للجزائر بمعدل 57.1% من مجموع الصادرات 51.76% من الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة، تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) خارج الاتحاد الأوروبي بحصة تقدر بـ: 26.4% من الصادرات و15.74% من الواردات الجزائرية نحو هذه الدول كمتوسط لفترة الدراسة، وتحتل دول آسيا مكانة مرموقة في المبادلات التجارية مع الجزائر بـ: 17.65% من الواردات و6.53% من الصادرات، وهذا ما يطرح خيار ربط الدينار الجزائري بسلة مكونة أساسا من الأورو والدولار تتناسب مع تطور وتنوع التجارة الخارجية الجزائرية.

3.3. التنوع الاقتصادي:

يلعب تنوع هيكل الإنتاج والصادرات دورا بارزا في تحديد نظام سعر الصرف الأمثل، ففي ظل تنوع الإنتاج والصادرات يفضل اتباع نظام سعر الصرف الثابت لقلّة تعرض الاقتصاد الوطني لضغوط ميزان المدفوعات التي تحتم اللجوء إلى تعديل سعر الصرف، والجدول الموالي يبين التوزيع الهيكلي للصادرات الجزائرية.

السنوات	مجموع الصادرات	قطاع المحروقات	النسبة %	خارج قطاع المحروقات	النسبة %
2000	21650	21060	97.275	590	2.725
2001	19090	18530	97.067	560	2.933
2002	18710	18110	96.741	610	3.259
2003	24460	23990	98.078	470	1.922
2004	32220	31550	97.921	660	2.049
2005	46330	45590	98.403	740	1.597
2006	54740	53610	97.936	1130	2.064
2007	60590	59610	98.383	980	1.617
2008	78590	77190	98.219	1400	1.781
2009	45190	44420	98.296	770	1.704
2010	57090	56120	98.301	970	1.699
2011	72880	71660	98.326	1220	1.674
2012	71736	70583	98.393	1153	1.607
2013	64867	63816	98.380	1051	1.620
2014	60129	58462	97.228	1667	2.772
2015	34566	33081	95.704	1485	4.296
2016	29309	27918	95.254	1391	4.746
2017	34569	33202	96.046	1367	3.954
2018	41113	38897	94.610	2216	5.390
2019	34994	32926	94.090	2068	5.910

الجدول رقم (03): التوزيع الهيكلي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2019 (مليون دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

BANQUE D'ALGERIE, STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011, JUIN 2012, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ص: 168. - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، ص: 164.

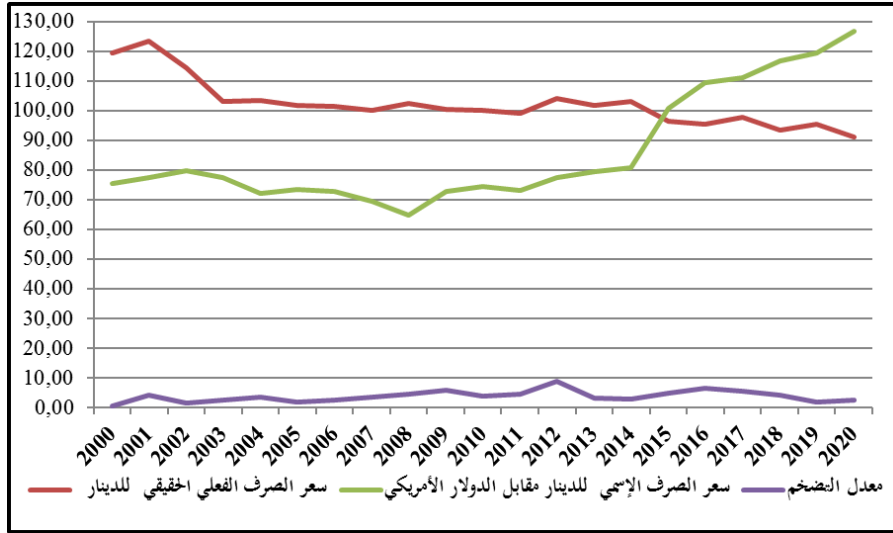
- بنك الجزائر، (مارس 2020)، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 49، ص: 28.

من خلال الجدول أعلاه تمثل المحروقات ما يزيد عن 95 % من إجمالي قيمة السلع المصدرة منذ سنة 2000 إلى غاية 2019، وتبقى قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيفة فهي لا تمثل إلا قيما هامشية لم تتعدى 5.91% من مجموع الصادرات خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يعكس اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات، وبالتالي عدم وجود تنوع اقتصادي ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار المحروقات باستمرار، مما يجبر اتباع نظام التعويم من أجل مرونة أكبر لسعر الصرف لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمات.

4.3. استقرار الأسعار

يعتبر استقرار الأسعار من بين أهم المؤشرات الاقتصادية المحددة لنظام سعر الصرف الواجب إتباعه، والجدول الموالي يبين تطور كل من معدل التضخم في الجزائر، وكذا سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي.

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- Word bank, (2021), Word bank indicators, Inflation, consumer prices (annual %), Retrieved April 20, 2021, from <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Real effective exchange rate index (2010 = 100), Retrieved April 20, 2021, from <https://api.worldbank.org/v2/en/indicator/PX.REX.REER?downloadformat=excel&source=2https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ&view=chart>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Official exchange rate (LCU per US\$, period average) - Algeria, Retrieved April 20, 2021, from <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/PA.NUS.FCRF?downloadformat=excel>

نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت نوعا من الاستقرار أين بلغت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة بـ 0.3% سنة 2000 ثم استقرت بين 1.4 و 4.46% إلى غاية سنة 2009، حيث ارتفع إلى 5.7%، وذلك خاصة بسبب التضخم المستورد المتأتي من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الغذائية في الأسواق الدولية من جهة، وبسبب انخفاض قيمة الدينار خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى قيمة له في فترة الدراسة خلال 2012 بنسبة 8.89% ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، ليعاود بعد ذلك الاستقرار في السنوات 2013، 2014 و 2015 بين 2.9 و 4.8%، كما سجل نسبة مرتفعة نسبيا خلال سنتي 2016 و 2017 بنسبة 6.4 و 5.59% على التوالي، ثم انخفض إلى 1.95

و 2.42 % خلال سنتي 2019 و2020. ويمكننا إجراء مقارنة معدل التضخم في الجزائر بالشركاء الاقتصاديين من خلال سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يقوم على فكرة تعادل القوى الشرائية بين مختلف الشركاء الاقتصاديين، حيث عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي نوعا من الاستقرار خلال الفترة "2003-2020" أين تراوح بين 91.05 و105.4، وهو ما يعكس تقارب مستويات التضخم بين الجزائر ومختلف شركائها التجاريين خلال هذه الفترة.

وإجمالا يمكن القول أن الأسعار عرفت استقرارا نسبيا في فترة الدراسة رغم ارتفاعها في سنة 2012 فوق 8%، كما أن التضخم في الجزائر يتقارب مع التضخم لدى شركائها التجاريين، وهذا ما يجعل خيار نظام سعر صرف مرن للدينار الجزائري من أجل مواجهة الصدمات الخارجية.

5.3. الاحتياطات الدولية

تلعب الاحتياطات النقدية أداة مهمة لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف من أجل المحافظة على سعر الصرف عند مستويات مقبولة، وهذا ما يعكس أهمية الاحتياطات في اختيار نظام سعر الصرف لأي دولة، والجدول الموالي يبين تطور احتياطي الصرف في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور حجم الاحتياطات الدولية للجزائر خلال الفترة 2000-2019 (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات	11.9	18	23.1	32.9	43.1	56.2	77.8	110.2	143.1	148.9
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطات	162.2	182.2	190.7	194	178.9	144.1	114.1	97.3	79,9	55,615

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

• Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019, consulté le 20 Avril 2020, sur

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

• صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2020، العدد الرابع، تاريخ الإطلاع

2020/04/20 على الرابط:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/ARAB_ECONOMIES_COMPETITIVENESS/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%20.pdf

شهدت احتياطات الصرف في الجزائر تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة حيث تميزت بفترة تراكم بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013، حيث انتقلت احتياطات الصرف من 11.90 مليار دولار سنة 2000 إلى 194.012 مليار دولار سنة 2013، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه المرحلة وتحقيق الجزائر لفوائض تجارية كبيرة، تلتها بعد ذلك فترة تراجع كبير ومتسارع حيث انتقلت في ظرف سنتين من 194.012 مليار دولار سنة 2013 إلى 144.133 مليار دولار سنة 2015، وانخفضت

بحوالي 96.68 مليار دولار في مدة أربع سنوات، حيث وصل إلى 55.61 مليار دولار خلال سنة 2019، ويعود تآكل الاحتياطات أساسا إلى الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات وتسجيل الجزائر لعجز تجاري كبير.

يرتبط حجم الاحتياطات بحدود تقلب سعر الصرف، فاختيار نظام التعويم هو إقرار بعدم ضرورة استقرار سعر الصرف والاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، على العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت الذي يستوجب استخدام الاحتياطات الدولية، فوجود احتياطات كبيرة يساعد السلطات النقدية على المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري وتزليل مخاوف تبني نظام التعويم، وعليه وفقا لهذا المعيار يمكن للجزائر تبني نظام سعر الصرف العائم.

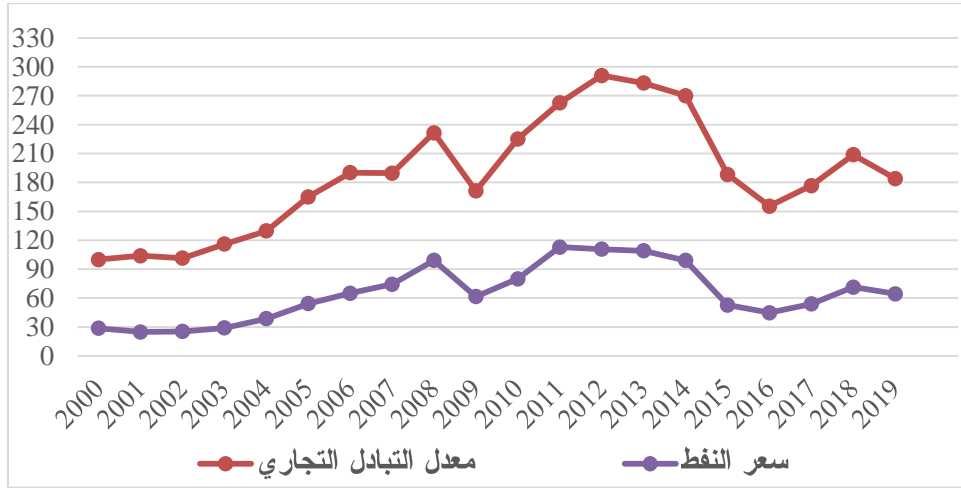
6.3. معيار الصدمات

تحدد مصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ما هو نظام سعر الواجب اتباعه، فنظام سعر الصرف المرن له دور في عزل آثار الصدمات الإسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية، فعندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها فعالة في عزل الصدمات الخارجية، أما إذا كان طبيعة الصدمات التي يواجهها الاقتصاد نقدية فيفضل اعتماد نظام سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل، لأنه في ظل هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لابد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية (العباس، 2003، ص 20-21).

1.6.3. الصدمات الحقيقية

هي تلك الصدمات الناشئة عن الجانب الحقيقي في الاقتصاد، حيث تتضمن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التغيرات في معدلات التبادل التجاري (الفرق بين الزيادة في أسعار الصادرات وأسعار الواردات) والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الاقتصاد (جبيلي و كراماركو، 2003، ص 04)، ونستعرض تطور معدلات التبادل التجاري للجزائر من أجل معرفة درجة تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمات الحقيقية، كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): تطور معدلات التبادل التجاري للجزائر خلال الفترة 2000 – 2019



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك الدولي، مؤشر صافي معدل التبادل التجاري للجزائر، تاريخ الاطلاع 20/04/2021، على:

<https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD?downloadformat=excel>

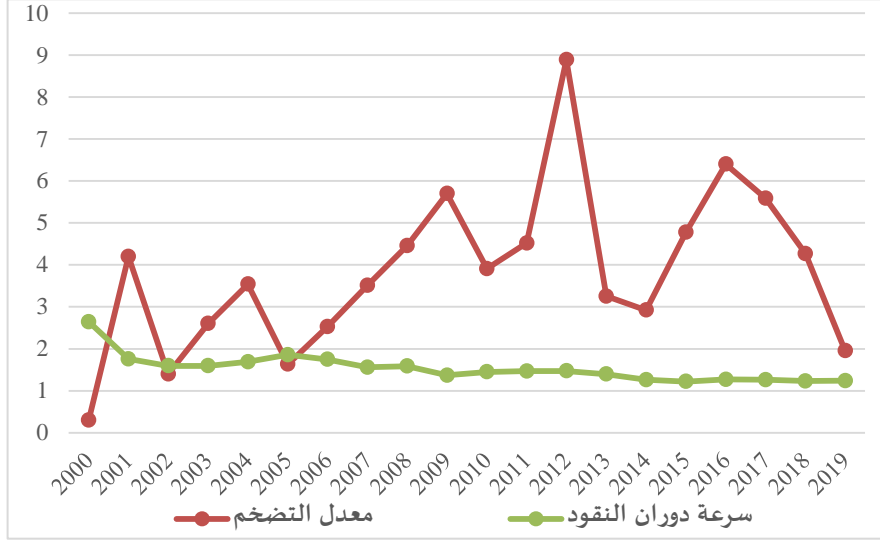
- Ministère des finances, La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019, consulté le 20 Avril 2020, sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن انخفاض أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية 2008 أدى إلى انخفاض معدل التبادل التجاري للجزائر بـ: 26.8% في سنة 2009، كما أن الانهيار الذي شهدته أسعار النفط بداية من أواخر سنة 2014 صاحبه انخفاض في معدل التبادل التجاري بـ أكثر من 30%، وبالتالي عدم تنوع الاقتصاد الجزائري من جهة وتبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، التي تتحدد أسعارها في الأسواق الدولية والطلب عليها يكون غير مرن وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، مما يجعله أكثر عرضة للصدمات الحقيقية (الخارجية).

2.6.3. الصدمات النقدية

هي تلك الصدمات الناشئة عن النظام النقدي والمالي المحلي، ويشير تحليل سرعة دوران النقود (المعروف على أنها نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى العرض النقدي في الاقتصاد $(PIB/M2)$) (غاري اسماعيل و حسين، 2018، ص 306) إلى أحد المؤشرات المعبرة عن استقرار الطلب على النقود، ومن أجل تحليل الصدمات النقدية في الجزائر نقوم بتحليل مؤشر سرعة دوران النقود كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (03): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد:

- Word bank, (2021), Word bank indicators, Broad money (current LCU), Retrieved April 20, 2021, from: <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?downloadformat=excel>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Inflation, consumer prices (annual %), Retrieved April 20, 2021, from: <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel>
- Ministère des finances, La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019, consulté le 20 Avril 2020, sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

لم تشهد سرعة دوران النقود تذبذبات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث أخذ الطلب على النقود اتجاهها عاما نحو الاستقرار، وهو ما يبين أن الاقتصاد الجزائري أقل عرضة للصدمات النقدية. وعند الأخذ بمعيار نوع الصدمات التي تتعرض لها الدولة نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يتعرض للصدمات الحقيقية أكثر من تعرضه للصدمات النقدية، ما يجعل خيار نظام صرف مرن للدينار الجزائري من أجل امتصاص الصدمات الخارجية الحقيقية.

الخاتمة

عملت الجزائر تحت ضغط المؤسسات النقدية والمالية الدولية على إصلاح نظام صرف الدينار الجزائري في إطار التصحيح الهيكلي، إذ من بين أهم الشروط التي فرضت عليها هو تحرير سعر الصرف، فمن خلال المحددات المعتمدة في اختيار نظام سعر الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري نلاحظ أن أغلبها (الصدمات الاقتصادية، التنوع الاقتصادي، الاحتياطات، التضخم) يشير إلى أفضلية نظام سعر الصرف المرن، في حين أن تركيز التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) خارج الاتحاد الأوروبي يضع الجزائر أمام خيار ربط الدينار الجزائري بسلة تتكون أساسا من الدولار والأورو، كما تشير درجة الانفتاح الاقتصادي التي فاقت نسبة 50% أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية مما يعطي أفضلية لنظام الصرف الثابت، ويمكننا القول إن تأثيرات البيئة الاقتصادية تمثل أمام الجزائر تحد كبير في اختيار نظام سعر الصرف الأمثل الذي يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية الهامة، بالنظر لخصائص الاقتصاد الوطني والذي يتميز بما يلي:

▪ انفتاح كبير للاقتصاد الوطني وانحصار جل تجارته الخارجية في منطقة الأورو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

▪ عدم وجود تنوع اقتصادي، فسيطرت الصادرات النفطية على الصادرات الجزائرية يعرض ميزانها التجاري لتقلبات حادة بسبب التغيرات في اتجاهات النمو العالمي وكذا شروط التبادل الدولي، مما يزيد من حدة ارتباط التوازنات الداخلية والخارجية بأداء الصادرات النفطية، وهو ما يجعلها معرضة إلى صدمات خارجية حقيقية.

▪ استقرار نسبي في مستوى الأسعار والنقارب في المستوى العام للأسعار مع الشركاء التجاريين ما انعكس على استقرار نسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

▪ تعرض حصيلة النقد الأجنبي المتدفقة لتقلبات حادة جراء انخفاض أسعار النفط بداية من أواخر 2014.

▪ تخلف كبير للسوق المالي الجزائري، وكذا الحركة الضعيفة لرأس المال الداخل إلى الجزائر.

نلاحظ أن معظم الخصائص الاقتصادية المدروسة باستثناء درجة الانفتاح الاقتصادي، ومعياري الشركاء التجاريين ترجح أفضلية نظام صرف أكثر مرونة، وعليه فإن نظام التعويم المدار هو الأنسب للدينار الجزائري، والذي يوفر حماية أكثر من الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من التركيز السلعي للتجارة الخارجية، فيمكن القول أن اعتماد نظام سعر صرف أكثر مرونة للدينار الجزائري يعتبر خيارا مناسباً وملائماً لمعظم الخصائص الاقتصادية محل الدراسة.

ونقدم بعض النقاط التي تعتبر كتوصيات للدراسة يمكن الاستفادة منها في اختيار نظام سعر الصرف الأمثل:

- على كل دولة اختيار نظام سعر صرف أمثل يتماشى مع طبيعة وهيكل اقتصادها، ويعمل على تحقيق استقرار اقتصادها الكلي، من خلال الاعتماد على تجارب الدول الأخرى.
- إن قرار تبني نظام مرن لسعر الصرف يجب أن يكون مدعوما باتخاذ كافة التدابير التي تضمن الحد من درجة تقلبات الاقتصاد الكلي الذي يعتبر استقرارها شرطا أساسيا لمحاولة تبني نظام مرن لسعر الصرف.
- يعد الاختيار بين مختلف نظم سعر الصرف مرهونا بالظروف الاقتصادية للدولة نظر للأزمات الاقتصادية الدورية والمفاجئة وكذا للتشابه بين مختلف الاقتصادات.
- نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ أننا لم نستوفي كل جوانبه، بل هناك إشكاليات أخرى لم نتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:
 - نظام سعر الصرف في الجزائر وظاهرة الخوف من التعويم.
 - تداعيات تقلبات أسعار المحروقات على نظام سعر الصرف في الجزائر.

المراجع

- العباس بلقاسم. (نوفمبر 2003). سياسات أسعار الصرف. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (23).
- الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن. (09 - 10 ديسمبر 2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي. مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي.
- الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن. (2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- الموسوي ضياء مجيد. (2016). تقلبات أسعار الصرف. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- جبار محفوظ. (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية- دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015-. مجلة الباحث، الجزائر، العدد (16).
- جبوري محمد، بوزيان محمد. (2018). أنظمة أسعار الصرف - تقييم واختيار-. الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن.
- جبيلي عبد العلي، كرامارنكو فيتالي. (2003). اختيار نظم سعر الصرف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صندوق النقد الدولي.
- جديدين لحسن، وآخرون. (جوان 2010). إشكالية التصنيف ومثالية أنظمة سعر الصرف في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-. مجلة الحقيقة، الجزائر، المجلد (09)، العدد (15).
- جيفري فرنكل. (سبتمبر 2009). المستحدث والمتقدم في دنيا النقد العالمي. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد (46).
- حميدات محمود. (2014). مدخل التحليل النقدي. الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- دوتاغوبتا روبا، وآخرون. (2006). التحول نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟. قضايا اقتصادية (38)، صندوق النقد الدولي.
- عبد اللطيف أحمد عبد الموجود. (2017). تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك). دار العليم الجامعي، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2016). اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- علي اسماعيل ليندا، حزام علاء زياد. (2015). الخصائص الهيكلية للاقتصاد السوري ودورها في اختيار نظام الصرف الأمثل. مجلة جامعة البعث، العراق، العدد (37)، المجلد (03).
- غاري اسماعيل رولا، حسين حسن. (2018). سرعة دوران النقود في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد (40)، العدد (03).
- فيلاسكو أندريا. ترجمة ياسر سليم. (19 - 20 نوفمبر 2000)، أسعار الصرف في الأسواق الناشئة: التعويم نحو المستقبل، ورقة عمل رقم 46، مؤتمر "السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف: الخيارات المتاحة لمصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.
- لحو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي. الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، لبنان.

- مناقر نور الدين، قارة إبراهيم. (سبتمبر 2015). أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي وتنمية الصادرات: دراسة قياسية لحالة الجزائر. Revu d'études sur les institutions et le développement، الجزائر، المجلد (02)، العدد (01).
- هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية. الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن.
- بنك الجزائر، (ديسمبر 2019)، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018.
- بنك الجزائر، (نوفمبر 2016)، التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.
- بنك الجزائر، (مارس 2020)، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 49.
- البنك الدولي، مؤشر صافي معدل التبادل التجاري للجزائر، تاريخ الإطلاع 2021/04/20، على: <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD?downloadformat=excel>
- Ministère des Finances, La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2019, consulté le 20 Avril 2020, sur http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période : 1963–2010, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_l_algerie_1963_2010.pdf
- Ministère des Finances, Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, 2018, consulté le 20 Avril 2020, sur <file:///D:/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA/STATISTIQUE-DU-COMMERCE-EXTERIEUR-ALGERIE-ANNEE-2018.pdf>
- Office National des Statistiques, EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2003 A 2013, novembre 2014, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/commerce_exterieur_2013.pdf
- BANQUE D'ALGERIE, (JUIN 2012), BULETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE, STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS 1992-2011, consulté le 20 Avril 2020, sur https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Inflation, consumer prices (annual %), Retrieved April 20, 2021, from: <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?downloadformat=excel>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Real effective exchange rate index (2010 = 100), Retrieved April 20, 2021, from <https://api.worldbank.org/v2/en/indicator/PX.REX.REER?downloadformat=excel&source=2https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=DZ&view=chart>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Official exchange rate (LCU per US\$, period average) - Algeria, Retrieved April 20, 2021, from <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/PA.NUS.FCRF?downloadformat=excel>
- Word bank, (2021), Word bank indicators, Broad money (current LCU), Retrieved April 20, 2021, from: <https://api.worldbank.org/v2/ar/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?downloadformat=excel>
- صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2020، العدد الرابع، تاريخ الإطلاع 2020/04/20 على الرابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/ARAB_ECONOMIES_COMPETITIVENESS/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%20.pdf